الثورة
الخميس 28 رمضان 1433 هـ - 16 أغسطس 2012م العدد (17439)

تنشيط النمو الاقتصادي والحد من البطالة يتصدران الأولويات العاجلة للأعوام ٢٠١٢-٢١٤م

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن خطة حكومية لتنشيط النمو الاقتصادي قصير المدى للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤م تستهدف تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة.

وتأتي الخطة للانطلاق بالاقتصاد الوطني نحو مجابهة الآثار والمؤشرات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال العام ٢٠١١م حيث يخشى أن تنعكس على الوضع الاقتصادي للعام الحالي والاعوام التالية ما لم يتحسن المستوى الامني ويعود الاستقرار الى الحد المأمول.

وقالت الوزارة في ورقة ستقدمها لمؤتمر المانحين المقرر عقده بشهر سبتمبر القام بالرياض: لقد أدى التدهور في المشهد السياسي والأمني منذ بداية عام ٢٠١١م إلى تراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة.

مشيرة الى أن الحكومة قامت بتحديد الأولويات العاجلة للعمل خلال المرحلة الانتقالية ومع ذلك، فإن المعالجات الآنية على أهميتها تظل قاصرة وتحتاج إلى تدعيمها بسياسات وبرامج أخرى أطول أمداً ولما من شانه تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة وانطلاقاً من ذلك، يسعى البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م إلى تتويج الأولويات العاجلة ببرنامج إنعاش اقتصادي متوسط المدى يرتكز على ستة محاور على رأسها تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة.

حيث يسعى البرنامج المرحلي إلى تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر من خلال حزمة من السياسات والبرامج الشاملة والعادلة لتوفير بيئة مواتية لنمو القطاعات الانتاجية. وسيتم إعطاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في قوة العمل كقضية تقاطعية في تنمية القطاع الزراعي، وتحسين الامن الغذائي، تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنشيط قطاع السياحة للتهيئة للنمو طويل المدى وتكثيف الجهود لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط وأنشطة البحث والتنقيب عن النفط والغاز. وفي ضوء ذلك، يستهدف البرنامج تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٤,٥٪ في المتوسط للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م وبما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث تصل الزيادة في معدل نصيب الفرد الصافي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,٥ ٪ سنوياً في المتوسط.

ويهدف البرنامج الى تنمية الإيرادات العامة وخصوصاً الإيرادات الضريبية بمعدل نمو يصل إلى ٣,١ ٪ في المتوسط مع رفع كفاءة تخصيص الإنفاق العام، وتخصيص أي موارد إضافية لصالح الإنفاق الاستثماري وتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية.

ففي مجال الإيرادات العامة سيتم استكمال تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، واستكمال تنفيذ قانون ضريبة الدخل الجديد، وتحصيل الموارد الضريبية المتأخرة لدى المكلفين ومعالجة مشاكل التراكمات الضريبية، وترشيد وتنظيم الإعفاءات الضريبية والجمركية وإلغاء الإعفاءات الممنوحة للجهات الحكومية وبعض المشاريع الربحية التي تجاوزت فترتها القانونية بالإضافة لرفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تطوير اليات وأساليب التحصيل واستكمال ربط كل المنافذ الجمركية بنظام الاسكودا، وزيادة مستوى التنسيق بين الجهات المعنية لمحاربة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وتعزيز دور الإيرادات المالية في المحافظات والجهات الحكومية في تحصيل رسوم وعوائد وأجور الخدمات الحكومية.

كما سيتم التدقيق والرقابة على الترتيبات المحاسبية لشراء المشتقات النفطية، وإعادة النظر في طريقة احتساب نفط الكلفة وأساليب ومعايير تقدير النفقات التشغيلية في موازنات الشركات النفطية واستكمال معالجة أوضاع الصناديق والحسابات الخاصة، واصلاح الوحدات الاقتصادية العامة بما يضمن تقليص دعم عجزها الجاري وزيادة حصة الحكومة من فوائض أرباحها وتنويع وتوسيع مصادر تمويل العجز غير التضخمية عبر إصدار الصكوك الإسلامية والسندات الحكومية.

وفي مجال الإنفاق العام سيتم ترشيد النفقات الجارية غير الأساسية بما يسمح بزيادة الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي وترشيد نفقات الوقود والزيوت ومشتريات الأثاث ووسائل النقل واستكمال تنظيف كشف الراتب من الوهميين والمزدوجين في مختلف أجهزة الدولة المدنية والأمنية والعسكرية وإعادة النظر في نفقات دعم المشتقات النفطية من خلال وضع آلية لإعادة توجيهه لصالح الفئات المستهدفة. وزيادة نفقات الصيانة والتشغيل بما يسهم بصيانة وتحديث الأصول الرأسمالية المتقادمة ورفع جودة وكفاءة الخدمات العامة المقدمة بالإضافة الى التركيز على تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري العام مع إعطاء أولوية لإعادة الإعمار والمشاريع قيد التنفيذ ومعالجة أوضاع المتعثر منها وتحسين كفاءة استخدام القروض والمساعدات الخارجية.

وفي مجال إصلاح إدارة المالية العامة سيتم المواءمة بين أهداف وبرامج الموازنة العامة للدولة وأهداف وسياسات البرنامج المرحلي وبرنامجه الاستثماري من خلال استكمال تطبيق نظام التخطيط النقدي وتطبيق نظام مراقبة التعهدات تمهيداً للانتقال إلى نظام الخزانة العامة والاستمرار في مراجعة وتطوير القوانين الضريبية والجمركية واستكمال لوائحها التنفيذية مع تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة من خلال تنفيذ برنامج إصلاح إدارة المالية العامة. إضافة إلى تسريع تطبيق مبادرة الشفافية العالمية في الصناعات الاستخراجية واستكمال حوسبة النظام المالي والمحاسبي وإدخال الأنظمة الحديثة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

ولفتت الورقة الى أن التقديرات الاولية في الجانب الاقتصادي تشير إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى – ١٩ ٪ عام ٢٠١١م ويمثل هذا المستوى من النمو الاقتصادي خسارة غير مسبوقة في تاريخ اليمن الاقتصادي منذ قيام الوحدة المباركة للجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م ويرجع ذلك إلى ركود وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وما صاحبتها من أزمة للمشتقات النفطية وانقطاع الكهرباء، إضافة إلى تعليق العديد من المشاريع الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخطط إقامتها .

وتشير الورقة الى أن الدمار طال البنية التحتية من طرق وكهرباء والعديد من المنشآت الحكومية والخاصة. فضلاً عن التوجيه لدعوات للعصيان المدني وحالة الإضرابات في كثير من المرافق الإنتاجية والخدمية، والتي أثرت سلباً على معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تدهور دخل الفرد ومستوى معيشته.

ووفقاً للتقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية طلبت الحكومة اليمنية من البنك الدولي المساعدة في إعداد تقييم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة التي شهدها اليمن عام ٢٠١١م واستجابة لذلك، قام بإعداد التقييم المشترك كل من البنك الدولي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية.

وتناول التقييم أربعة مكونات رئيسية هي التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وسبل العيش، وتوسيع الخدمات الاجتماعية وبناء القدرات البشرية، والاستثمار في المرافق الأساسية العامة، واستناداً لذلك مثلت وثيقة التقييم المشترك مرجعاً أساسياً لإعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية حيث تم الاستفادة منه في تقييم الوضع الراهن للبرنامج وعند صياغة أولوياته العاجلة وكذلك محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى وأولوياته القطاعية. فضلاً عن الاستفادة منه في صياغة أولويات البرنامج الاستثماري للبرنامج المرحلي، كاشفا عن تدني الخدمات الأساسية للدولة فمن خلال البيانات يظهر الاقتصاد اليمني وهو يعاني من ضعف شديد في مستوى تغطية الخدمات الأساسية حتى قبل الأحداث الأخيرة، فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى ٢٤ ٪ من السكان، وتتوفر خدمات الأمن والقضاء، والسلطة المحلية بنسبة ٣٥,٢ ٪ فقط وتبلغ تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي ٢٦ ٪ و ٢٦ ٪ من السكان على التوالي.

وقد أزداد الوضع سوءا منذ مطلع عام ٢٠١١م ، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهباء الذي مر بأسوأ مراحلة بسبب أعمال التخريب التي تعرضت لها أبراج الكهرباء وخطوط النقل، وكذلك شحة المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء العاملة بالديزل والمازوت. مما أفضى إلى إنقطاع مستمرة للتيار الكهربائي وصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ ساعة لكل ٢٤ ساعة، وفي بعض المناطق يستمر انقطاع الكهرباء لمدة أيام. وبالنتيجة طالت الآثار السلبية للانقطاعات الكبيرة والاستثنائية للكهرباء كل مناحي الحياة ليس الخاصة فحسب ولكن أيضاً العامة.

كما واجهت المالية العامة خلال عام ٢٠١١م أوضاعا حرجة جداً أفرزتها المتغيرات المستجدة وما نجم عنها من تراجع في الموارد الضريبية وخسارة جزء كبير من العائدات النفطية بسبب تفجير أنبوب ضخ النفط الخام مارب- رأس عيسى إضافة إلى تعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

ونتيجة لذلك، واجهت الموازنة العامة صعوبة كبيرة في الوفاء بأجور ومرتبات موظفي الدولة. واضطرت لتبني مجموعة من السياسات المالية التقشفية التي كان لبعضها آثار قاسية على عملية التنمية ومستويات المعيشة، وخاصة تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتقليص نفقات دعم المشتقات النفطية.

ورغم تلك الإجراءات والتدابير التقشفية، إلا أنه استمر تفاقم عجز الموازنة العامة وأصبح من غير الممكن تمويله عبر أذون الخزانة وتم اللجوء لتمويل العجز جزئياً من مصادر تضخمية، مما يترتب عليه مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات وخسارة متسارعة لاحتياطيات النقد الأجنبي، ومن ثم تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم.

وخلال العام الجاري ٢٠١٢م ، تواجه الموازنة العامة مخاطر حادة بسبب النفقات الإضافية للمرحلة الانتقالية، وقطع أنبوب النفط الخام مارب- رأس عيسى والذي يقع خارج إطار سيطرة الحكومة ويندرج ضمن الماحكات السياسية والأعمال الإرهابية.

وتقول الورقة: إن وضع الموازنة العامة غاية في التعقيد، بما يحتم تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والتي ستأتي ثمارها في المدى المتوسط والطويل، أما على المدى القصير فلا مناص من حشد الموارد الخارجية الكافية على شكل منح نظرا لضعف استدامة المديونية. ويتطلب ذلك السيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة، وتحسين قدرة الدولة على تقديم السلع والخدمات العامة الحصول على دعم مباشر للموازنة.

كما حدث ارتفاع في الأسعار وتدهور في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث أدت الاضطرابات التي تعيشها اليمن منذ بداية عام ٢٠١١م إلى ارتفاع الأسعار حيث بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك (نهاية الفترة) حوالي ٢٣,٢٪، كما واجه سعر صرف الريال ضغوطاً شديدة، مما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بما في ذلك خفض احتياطياته من النقد الأجنبي لتمويل فاتورة واردات السلع الأساسية وحماية العملة الوطنية. ورغم ثبات سعر الصرف الرسمي للريال اليمني عند حوالي ٢١٣,٨٥ ريال للدولار، فقد تراوح سعر بيع الدولار في السوق الموازي إلى ما بين ٢٣٥و٢٤٠ ريالاً للدولار. مما ساهم في رفع أسعار الواردات وتصاعد معدل التضخم وتدهور مستويات معيشة المواطنين.

وعلى مستوى الاحتياطيات من النقد الأجنبي فقد حصل تراجع بحوالي ٢٤,٤ ٪، فقد انخفضت قيمة صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي من حوالي ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠م إلى حوالي ٤,٣ مليار دولار عام ٢٠١١م مما أدى إلى انخفاض تغطيتها لشهور الواردات وضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.

ارتفاع معدل البطالة.

وتعد مشكلة البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ ٥٢,٩ ٪ في الفئة العمرية ١٤-٢٥ سنة كما تبلغ نسبة ٤٤,٤٪ في الفئة العمرية ٢٥-٥٩ وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين، فحوالي ٢٥ ٪ من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وخلال عام ٢٠١١م ، ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيادي العاملة مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والبناء والتشييد، السياحة، والنقل. وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب. وبالنتيجة، أضحت البطالة أمراً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. وتمثل تهديدا للسكينة العامة والاستقرار الاجتماعي.

وللحد من البطالة، من المهم تسريع جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة وانعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية كما تعول اليمن على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وسيؤدي ذلك إلى أثر سريع في تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار.

وعن ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي تؤكد الوزارة أن التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي تركت آثاراً سلبيا مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى. الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني. وتفيد التقديرات بارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي ٥٤,٤ ٪ من السكان عام ٢٠١١م وتظهر نتائج المسح المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي ٤٤,٥ ٪ من السكان عام ٢٠١١م مقارنة بحوالي ٣٢,٣ ٪ عام ٢٠٠٩م . وهذا يعني ارتفاع عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كاف إلى أكثر من ١٠ ملايين نسمة بحلول نهاية عام ٢٠١٢م . ورغم أن مشاريع الحماية الاجتماعية استمرت خلال العام الماضي إلا أن المستفيدين من الضمان الاجتماعي لم يتمكنوا من الحصول على المدفوعات المستحقة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١م مما أثر على ملايين اليمنيين وفاقم من معاناة الفقراء. الأمر الذي يستدعي ليس فقط استئناف تلك المدفوعات ولكن أيضا التوسع في برامج واليات الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة للفئات الأشد فقراً وتضرراً.

الوضع الإنساني:

تشير التقديرات إلى وصول عدد المتضررين جراء تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حوالي ٨ ملايين نسمة خلال عام ٢٠١١م . وباستخدام مؤشرات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يرتفع ذلك الرقم إلى أكثر من ١٠ ملايين نسمة. وقد ازدادت معاناة السكان في المناطق التي شهدت صراعا مسلحاً مثل مناطق الحصبة وصوفان ومديرية بني الحارث في أمانة العاصمة ومديريات أرحب ونهم في محافظة صنعاء، ومدينة تعز، إضافة إلى الحرب مع تنظيم القاعدة في محافظة أبين. إضافة إلى صعدة وعمران وحجة. وقد أدى الصراع المسلح إلى سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى ويقدر وصول أعداد النازحين إلى ٤٦٥ألف نازح. كما أثرت تلك الأحداث على ما يقارب ٤٤٠ ألفا من صغار ومتوسط المزارعين، وأدت إلى هجرة ٢٦ ألف نسمة فضلاً عما خلفته الحرب من دمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة والتي تقدر في أمانة العاصمة وحدها بحوالي ٢٥٢٦ منشأة.

ومن ناحية ثانية، ترك الصراع المسلح مخاطر مستقبلية ناتجة عن بقايا العبوات الناسفة والقذائف غير المنفجرة والألغام والتي تمثل في مجملها تحدياً أمنياً وانسانياً خطيراً يعوق عودة النازحين والمشردين إلى ديارهم واستئناف أنشطتهم وأعمالهم السابقة، وبالتالي تظل الحاجة ماسة لإيجاد وسائل وآليات فعالة للتعامل مع هذا التحدي.

٢٧٤,٤ مليارات ريال إجمالي مبيعات أذون الخزانة في يونيو ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي مبيعات أذون الخزانة في شهر يونيو ٢٠١٢م نحو ٢٧٤ ملياراً و٤١٣ مليون ريال مقابل ٢٠٧ مليارات و٤٦ مليون ريال في مايو ٢٠١٢م .

وتعد أذون الخزانة إحدى الأدوات النقدية الهامة لامتصاص السيولة النقدية والحد من التضخم ، كما تسهم هذه الأداة في تحقيق الاستقرار النقدي .

وتشير دراسات علمية إلى إن البنوك والمؤسسات هي أكبر المشترين لأذون الخزانة أما الأفراد فإن نصيبهم هو الأقل مما يجعلنا نجزم بأن الأخذ بأذون الخزانة، قد حد من إسهام البنوك والمؤسسات في العملية الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة.

مناقشة أضرار السيول على الطرقات وأوضاع مركز محافظة حجة الحضرية والسياحية

■ ،،حجة/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة حجة برئاسة وكيل المحافظة الدكتور إبراهيم الشامي الأضرار التي تعرضت لها الطرقات جراء السيول بمركز المحافظة وما جاورها.

وأكد الاجتماع -الذي ضم مدراء عموم المدينة الدكتور أحمد نصار، والمؤسسة العامة للطرق والجسور شوقي القيلي، وصندوق التحسين محمد عبدالرحمن شرف على أهمية الإسراع في إزالة ما خلفته السيول من أتربة ومخلفات على الطرقات عملت على إعاقة السير فيها بما يمكن المواطنين من سهولة استخدامها والاستفادة منها.

وشدد الاجتماع على ضرورة رفع مستوى النظافة في مدينة حجة، والاهتمام بأوضاعها الخدمية والحضرية، وأن يساهم المواطن إلى جانب مؤسسات الدولة في تحسين صورة المدينة السياحي من خلال وضع المخلفات في أماكنها المحددة، وزرع أشجار الزينة أمام المنازل وعلى جنبات الطرق لعكس صورة جميلة عن المدينة التي تمتلك الكثير من المقومات السياحية والحضارية. وتطرق الاجتماع إلى المعوقات التي تواجه أعمال الجهات المختصة بهذا الخصوص، وإمكانية تجاوزها خلال الأيام المقبلة.

وفي الاجتماع أكد وكيل المحافظة الشامي على أهمية استشعار المسؤولية من قبل كافة الجهات المعنية في تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بمكاتبها، منوهاً بضرورة التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة للنهوض بالعمل التنموي بالمحافظة، مؤكداً مساندة قيادة المحافظة لكافة الجهود وتذليل الصعوبات، داعياً مختلف المكاتب ذات العلاقة بمدينة حجة إلى إعداد خطة شاملة للنهوض بها حضرياً وسياحياً ومدنياً.

الحديدة تصدرت المحافظات الزراعية

٤١٢ ألف طن إنتاج اليمن من الذرة الرفيعة خلال الموسم الماضي

■ كتب / منصور شايع

بلغ اجمالي كمية إنتاج بلادنا من الذرة الرفيعة خلال العام الماضي ٢٠١١م حوالي ٤١٢ ألفا و٣١ طنا مقابل ٥٠٧ آلاف و٣٠٢ أطنان في العام السابق مسجلا انخفاضا وصل إلى حوالي ٨٦ ألفا و٢٧١ طنا وبنسبة انخفاض سنوي بلغت ١٧٪.

وأشارت البيانات الصادرة عن الادارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها الثورة " إلى أن المساحة الزراعية لهذا المحصول بلغت ٤٦٠ ألفا و٧٧٧ هكتاراً في ٢٠١١م، مقابل ٥٣٩ ألفا و٧٠٦ هكتارات في العام السابق ٢٠١٠م مسجلة انخفاضا في المساحة تجاوز ٧٨ الفا و٩٢٩ هكتاراً وبنسبة تراجع ١٤,٦٪.

وبحسب البيانات فإن محافظة الحديدة جاءت في المركز الاول بين محافظات الجمهورية في كمية إنتاج محصول الذرة الرفيعة العام الماضي وذلك بحوالي ١٢٣ ألفا و٢٣٧ طنا، انخفاضا من نحو ١٤٨ ألفا و٧٧٣ طنا في ٢٠١٠م، مسجلة انخفاضا بلغ ٢٥ ألفا و٥٣٦ طنا وبمعدل تراجع ١٧,١ ٪، فيما بلغت المساحة المزروعة للذرة في محافظة الحديدة ١٣٣ ألفا و١١٦ هكتاراً، مقابل ١٥٣ ألفا و٧٢٥ هكتاراً في ٢٠١٠م مسجلة زيادة في المساحة بنحو ٢٠ ألفا و٦٠٩ هكتارات وبنسبة نمو سنوي بالسالب ١٣,٤٪.

تلتها حجة وذلك بحوالي ٥٨ ألفا و٣٨ طنا مقابل ٧٢ ألفا و٧٨٧ طنا في العام ٢٠١٠م . فيما سجلت المساحة تراجعا من نحو ٧٧ ألفا و٦٣٠ هكتارا في ٢٠١٠م إلى ٦٩ ألفا و٥٣٠ هكتاراً، مسجلة انخفاضاً بنحو ٨ آلاف و١٠٠ هكتار أي بمعدل تراجع سنوي ١٠,٤٪ .

وجاءت ثالثا محافظة عمران في كمية إنتاج الذرة الرفيعة العام الماضي حيث بلغت ٣٠ ألفا و١٠٧ اطنان، مقابل ٣٧ ألفا و١١٦ طنا في العام السابق مسجلة تراجعا بلغ حوالي ٧آلاف و٩ اطنان وبنسبة نمو سنوي بالسالب وصل إلى ١٨,٨٪.

وفي نفس الفترة سجلت مساحة إنتاج الذرة الرفيعة في محافظة عمران انخفاضا من حوالي ٤١ ألفا و٤٨ هكتارا إلى ٣٣ألفا و٩١٢ هكتارا وبانخفاض ٧ آلاف و٥٧٤ هكتارا وبنسبة تراجع ١٨,٢ ٪ في المساحة.

٣,٣ مليار دولار إجمالي الدين الخارجي على بلادنا لمؤسسات التمويل الدولية

■ ،،خاص / الثورة

سجل الدين الخارجي على بلادنا لمؤسسات التمويل الدولية في نهاية يونيو ٢٠١٢م انخفاضاً طفيفاً بنحو١٠,٨ مليون دولار عما كان عليه في نهاية شهر مايو ٢٠١٢م.

وبينت إحصائية حديثة أن الدين الخارجي القائم تراجع إلى ٣ مليارات و٣١٩ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢م وذلك من ٣ مليارات و٣٣٠ مليون دولار في نهاية مايو ٢٠١٢م .

وتبلغ مديونية بلادنا لهيئة التنمية الدولية مليارين و٩٧ مليون دولار وللصندوق العربي للإنماء ٧٠٤ ملايين دولار وللصندوق الدولي للتنمية الزراعية " إيفاد " ١٣٠,٩مليون دولار.

كما بلغت المديونية للبنك الإسلامي للتنمية ١١٣,٨ مليون دولار و لصندوق النقد العربي ٩٧ مليون دولار ولصندوق النقد الدولي ١٤٥,٢ مليون دولار ولصندوق الأوبك ٢٧,٣ مليون دولار

و تشير البيانات إلى ارتفاع الدين الخارجي من مؤسسات التمويل الدولية حيث ارتفعت قيمتها من ٢٥١٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٠٧٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة بمقدار ٦,٤٪ مقارنة بمعدل نمو سالب للمديونية الخارجية من الدول الأعضاء في نادي باريس بمتوسط سنوي خلال الفترة -١,٣٪ ومعدل نمو متوسط بحوالي ١,٦٪ للمديونية من الدول غير الأعضاء في نادي باريس .

٢,٣ مليون ريال إيرادات الأحوال المدنية بحضرموت خلال النصف الأول

■ الثورة/المكلا/محمد أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة لفرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م (مليونين وثلاثمائة وخمسة وعشرين ألفاً وثمانمائة وستين ريالاً).

أوضح ذلك الأخ العقيد خالد عوض الجمحي مدير عام فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني بمحافظة حضرموت، مشيراً في تصريح لـ(الثورة) إلى أن أبرز الإنجازات والتطورات للفرع خلال الفترة الماضية إدخال أنظمة استخراج البطاقة الآلية للمواطنين وتوعية واستشعار بأهمية استخراج الوثائق الثبوتية: البطاقة الشخصية والعائلية وشهادات الميلاد والوفاة لإثبات مواطنته وحفظ حقوقه القانونية الأمر الذي ولد ارتياحاً كبيراً لدى عامة المواطنين بالمحافظة في سهولة الإجراءات المطلوبة وسرعة حصولهم عليها، مبيناً أن الإجمالي عدد البطائق الشخصية الآلية المصروفة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م (٢٧١٤) بطاقة وصرف عدد (٤٨٣) بطاقة عائلية وعدد (١٥٢٣) شهادة ميلاد وعدد (٤١١) شهادة وفاة.